آلية مقترحة للإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية العراقية

أ. د. حيدر علي جراد المسعودي الباحث علاء رضا مهدي الغانمي

الملخص:

في ظل واقع الإبلاغ المالي المحاسبي العراقي ولاسيما على مستوى شركات التحويل المالي والمؤسسات المالية، وقصورها في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعمليات التحوط للحد من المخاطر المالية التي تواجهها، وما له من أثر في تقييم الأداء عند إجراء عمليات المقارنة بين الشركات المحلية مقابل العربية والأجنبية، فضلاً عن الآثار التي تترتب عليها من جذب للأستثمارات الأجنبية وإنفتاح على الأسواق العالمية لتواكب وتتماشى مع التغيرات الحاصلة على هذه الأسواق، عّمد الباحثان إلى التصدي لهذه المشكلة والعمل على القيام بإطار مقترح لآلية التحوط عن أسعار الصرف على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وضمن تبويب النظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية كحجر أساس يهدف للتحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية.

Abstract:

In light of the reality of Iraqi accounting financial reporting, especially at the level of financial transfer companies and financial institutions, their lack of application of international accounting standards related to financial instruments and hedging operations to reduce the financial risks they face, and the impact on performance evaluation when conducting comparisons between local companies against Arab and foreign, as well as the effects of attracting foreign investments and openness to global markets to cope with the changes in these markets, the researchers addressed this problem and work on a proposed framework for the mechanism of Hedging of exchange rates in accordance with International Accounting and Financial Reporting Standards and within the classification of the accounting system for Iraqi banks and insurance companies as a cornerstone for the transition to IFRS.

المقدمة:

ما شهده العالم والعراق من تغيرات كبيرة في بداية القرن الحادي والعشرين من إنفتاح إقتصادي وأستثمار أجنبي، لم يلبي النظام المحاسبي الموحد الخاص بحسابات المصارف وشركات التأمين العراقية، بما يتطلب من حاجات المرحلة الحالية والمستقبلية للشركات والمستفيدين من التقارير المالية لمواكبة التغيرات الكبيرة في بيئة الأعمال الدولية، إذ لم يطرأ أي تحديث منذ إصدار هذا النظام وما يقرب عن ثلاثين عاماً، إذ يجرِ تقديم إطار مقترح لآلية التحوط عن عمليات تقلبات أسعار الصرف الأجنبي بصورة إفتراضية لشركات التحويل والمؤسسات

المالية العراقية، وفي ضوء ما تنص عليه معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وعلى وفق ما ظهر في القوائم المالية لعينة البحث العربية والأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يأخذ بعين الأعتبار النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين ساري المفعول على القوائم المالية للشركات التحويل العراقية، ومن أجل إعطاء الصورة الواضحة عن الدراسة جرى تقسيمها إلى:

المحور الأول: منهجية البحث وأبحاث سابقة.

المحور الثاني: الإبلاغ المالي عن انشطة تحوط أسعار الصرف.

المحور الثالث: تحوط أسعار الصرف ومخاطرها.

المحور الرابع: إطار مقترح لآلية الإفصاح عن عمليات تحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية العراقية .

المحور الخامس: الأستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول
منهجية البحث وأبحاث سابقة

الجزء الأول: منهجية البحثStudy Methodology

تتكون من الآتي:

أولاً : مشكلة البحث: Study Problem عدم قدرة الوحدات الإقتصادية المالية العراقية على تلبية حاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، الذي ينعكس على قيمة وأداء المؤسسات المالية وشركات التحويل المالي العراقية في ضوء تطبيقها للنظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية، وما مدى توافق هذا النظام مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وما آلت إليه من تطور لاسيما في معايير الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط ومنها التحوط لأسعار الصرف، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. هل تطبق الوحدات الإقتصادية العراقية ما يتعلق بالتحوط لمخاطر أسعار الصرف على وفق المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، وما مدى توافر متطلبات الإبلاغ تلك؟.
2. ما أهم العقبات التي تحول دون تطبيق متطلبات الإبلاغ المالي للوحدات الإقتصادية العراقية، التي يمكن أن تتعرض لمخاطر أسعار الصرف ؟.
3. ما مدى ملاءمة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بالتحوط لمخاطر أسعار الصرف في المؤسسات المالية وشركات التحويل المالي العراقية ؟.

ثانياً : أهداف البحث: Objectives يهدف البحث إلى الآتي:

1- عرض وتوضيح آلية الإبلاغ المالي على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IASB & IFRS) في الإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف.

2- محاولة جَذب أنظار الوحدات الإقتصادية العراقية إلى أهمية أنشطة التحوط لتقلبات أسعار الصرف والإجراءات المتبعة لتجنب مخاطر هذه التقلبات.

3- دراسة مدى أهتمام الوحدات الإقتصادية العراقية بأنشطة التحوط لتقلبات أسعار الصرف وما لها من تأثير في تجنب المخاطر الناجمة من هذه التقلبات.

4- بيان تأثير أنشطة تحوط أسعار الصرف في القوائم المالية وبالنتيجة في تحقيق ثقة المستفيدين منها، وبيان الواقع الحقيقي الذي يواجه الوحدة الإقتصادية.

5- دراسة تأثير سعر الصرف وأنواعه في المستوى الإقتصادي للبلد والوحدات الإقتصادية.

تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في القوائم المالية للوحدة الإقتصادية، وأهمية الإبلاغ المالي عن مخاطر التحوط لهذه التقلبات، ويمكن أن تتلخص بالآتي:

1. أهمية إعتماد أنشطة تحوط أسعار الصرف لتجنب الخسائر المتوقعة والناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

2. أهمية إعداد إطار للإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف على وفق الأنظمة المحاسبية المعمول بها في العراق وتتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS)في حالة عدم وجودها.

3. أهمية وجود آلية للإفصاح عن أنشطة تحوط أسعار الصرف، وعلى وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

4. أهمية بيان أنواع ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية المعمول بها بالعالم، فضلاً عن أثرها في جودة الإبلاغ المالي للوحدات الإقتصادية العراقية وما لذلك من تأثير في الإقتصاد القومي ككل.

رابعاً : فرضية البحث Hypothesis يسعى البحث إلى إختيار الفرض الآتي:

" إن تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط بمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في بيئة العمل العراقية يعكس جودة الإبلاغ المالي للوحدات الإقتصادية العراقية ".

إذ قام الباحثان بالإعتماد على الأسلوب الأستقرائي وعن طريق الرجوع إلى المصادر التي بحثت الموضوع، فضلاً عن إستعمال الباحثان الأسلوب الإستنباطي للوصول إلى النتائج والتوصيات.

الجزء الثاني: أبحاث سابقة Previous Research

يشمل هذا الجزء على أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع وكالآتي:

1.دراسة (العبودي، 2013)	
عنوان الدراسة	مدى إعتماد المصارف العراقية الخاصة لمتطلبات محاسبة الأدوات المالية في ضوء معايير المحاسبية الدولية.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة– رسالة غير منشورة.
عينة الدراسة	المصارف العراقية الخاصة، مصرف الشرق الأوسط العراقي.
أسلوب الدراسة	إعتمد البحث على المنهج الأستقرائي في الجانب النظري وعلى المنهج التحليلي الإحصائي في الجانب العملي.
مشكلة الدراسة	مدى تحقق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في محاسبة الأدوات المالية لإعتمادها وملاءمة تطبيقها وأهم المعوقات في المصارف العراقية الخاصة.
هدف الدراسة	بيان إمتثال المصارف العراقية الخاصة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية، فضلاً عن المعوقات ومدى ملائمتها لعينة البحث.
نتائج الدراسة	تُعد المصارف الخاصة العراقية متطلبات محاسبة الأدوات المالية على وفق الدليل المحاسبي للمصارف وشركات التأمين العراقي، الذي يختلف في مفهومه كثيراً عن الدول التي تُعد على وفق المعايير المحاسبية الدولية.
أوجه الشبه	حث الوحدات الإقتصادية العراقية على الإمتثال للمعايير المحاسبية الدولية.
أوجه الأختلاف	إعتماد الجانب العملي على منهجية أختبار الفرضية الإحصائية المالية، والأستبانة.

2. دراسة (بطرس، 2015)	
عنوان الدراسة	قياس أثر المحاسبة عن إستراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية/ دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية.
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه، كلية التجارة– جامعة عين شمس– مصر، أطروحة غير منشورة.
عينة الدراسة	البنك التجاري الدولي، بنك كريدي اجريكول مصر، البنك الأهلي سوسيتية جنرال، البنك المصري لتنمية الصادرات، بنك الأتحاد الوطني– مصر، بنك الكويت الوطني – مصر.
أسلوب الدراسة	إعتمد الباحث على المنهج الإستدلالي أو الإستنباطي على المنطق بين المقدمات والنتائج.
مشكلة الدراسة	قصور الأنظمة التقليدية من عدم الإفصاح عن تأثير إستراتيجيات التحوط من المخاطر المالية بإستعمال الهندسة المالية، مما يترتب في قصور معلومات صادقة لمتخذي القرار الداخليين والخارجيين.

هدف الدراسة	التأثيرات المختلفة في قياس تطبيق المحاسبة عن إستراتيجيات التحوط بإستعمال الأدوات المالية (المشتقات) على القوائم المالية والأثر في زيادة فاعلية إتخاذ القرار للمستفيدين من القوائم المالية في ظل البيئة التنافسية والأنطلاق نحو البيئة العالمية.
نتائج الدراسة	هناك تأثير للمحاسبة عن إستراتيجيات التحوط في جودة القوائم المالية.
أوجه الشبه	العمل على جعل المعايير المحاسبية المحلية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.
أوجه الأختلاف	البحث عن إستراتيجيات التحوط بإستعمال المشتقات المالية والناتجة عن تفاعل أداة التحوط والبند المحوط والخطر المحوط، وما ينشأ عنها من تخفيض للمخاطر الحاصلة من التعاملات المصرفية.

3. دراسة (Pilat,2016)	
عنوان الدراسة	Determinants of Exchange Rate Risks in the Automotive Industry. محددات مخاطر سعر الصرف في صناعة السيارات.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير منشورة، School of Economics and Management, Lund University, Sweden.
عينة الدراسة	21 وحدة إقتصادية عالمية في صناعة السيارات.
أسلوب الدراسة	إعتمد على المنهج الأستقرائي التحليلي في الجانب النظري، فيما طبق بالجانب العملي المنهج التطبيقي الإحصائي وعلى نماذج إحصائية، بالتطبيق على شركة فولفو السويدية للسيارات.
مشكلة الدراسة	تعرض الوحدات الإقتصادية العالمية في صناعة السيارات إلى مخاطر تعرض تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وما الطرائق والآليات الواجب عملها لتجنب هذه المخاطر.
هدف الدراسة	صناعة السيارات التي تعمل في الغالب في الساحة الدولية عرضة لتعرض العملات الأجنبية والمخاطر التي تتأثر بها، وكثافة المنافسة والعملة الوظيفية ونسبة الصادرات والتوزيع الجغرافي للمبيعات وشبكات الإنتاج والمرونة التشغيلية، وتحليل حجم الوحدة الإقتصادية ونمو المخزون إمكانات وتقلبات غير حاسمة.
نتائج الدراسة	تتضح النتائج عن طريق دراسة حالة شركة فولفو السويدية للسيارات، إذ ظهرت مجموعة من العوامل التي جرى تحديدها، التي لا تقدم تفسيرًا واضحًا، ولماذا تتأثر بعض الوحدات الإقتصادية أكثر من غيرها ولا تسمح بأستقراء المخاطر الإقتصادية على المدى الطويل، وتوصل إلى أن محددات مخاطر العملة وممارسات التحوط تكون على شكل متغير.
أوجه الشبه	مخاطر تقلبات أسعار صرف العملة الأجنبية تؤثر في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وبالنتيجة في أداء ونمو وإستمرارية الوحدة الإقتصادية.
أوجه الأختلاف	إستهداف الوحدات الإقتصادية غير المالية، فضلاً عن التركيز على الجانب المالي أكثر من الجانب المحاسبي.

يكمل البحث الحالي ما ورد عن الدراسات ذات الصلة بالموضوع، إذ عّمد الباحثان إلى العمل على إطار مقترح لألية تحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية وشركات التحويل المالي العراقية ضمن النظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية وعلى وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

المحور الثاني

الإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف

يهدف الإطار المحاسبي إلى وضع نظام للأهداف المترابطة والمفاهيم الرئيسة التي ستكون أساساً لتقييم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الحالية(Gibson,2013:4)، وفي ضوء ذلك فالإطار المفاهيمي هو دستور(مجموعة معايير)، ونظام متماسك من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة تنص على طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والتقارير المالية (Haslam& Chow,2016:30)، ولأجل توضيح الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف، سيجرِ عرضها بالشكل الآتي:

أولاً: الإعتراف: Recognition الإعتراف هو عملية الإقرار بتسجيل أو إدراج بند ما محاسبياً في القوائم المالية للوحدة الإقتصادية كأصل أو إلتزام أو إيرادات أو مصاريف، ويشتمل الإعتراف تصوير العناصر بالكلمات والأرقام، مع إدراج المبلغ في مجاميع القوائم المالية (Porter& Norton, 2015: 153) (Weil, et al,2014 : 22)،

ويعرض المخطط (1-1) تحديد الإعتراف والتصنيف للأصول المالية:

مخطط (1-1)الإعتراف والتصنيف للأصول المالية

المصدر: (Camilleri& Camilleri,2017:67) بتصرف الباحثان.

فيما يبين المخطط (1-2) آلية الإعتراف بالإلتزامات المالية وكالآتي:

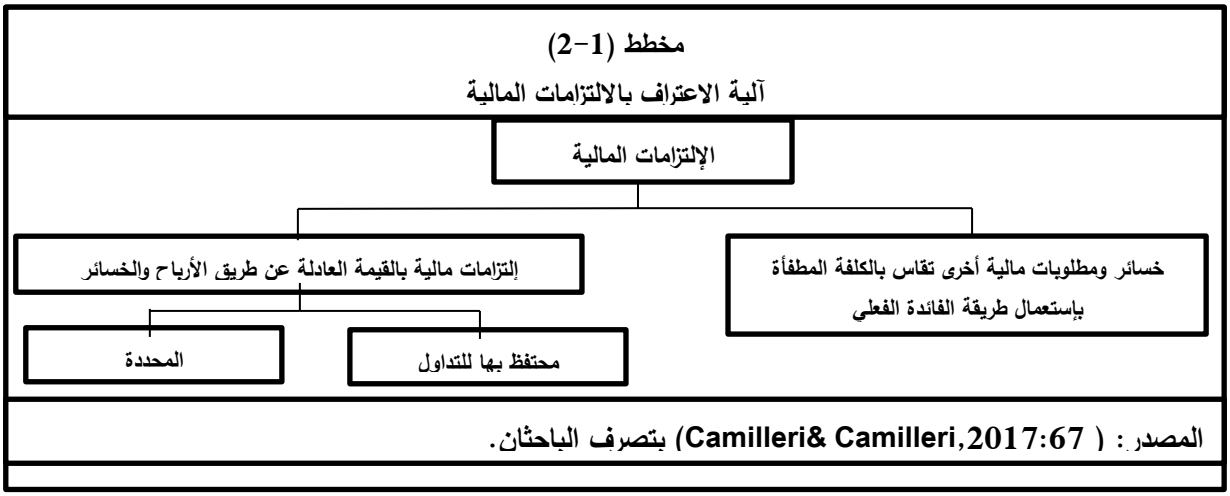

ثانياً: قياس الأدوات المالية: Measurement Of Financial Instruments حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) المبادئ المحاسبية للإعتراف والقياس عن المعلومات المتعلقة بالأصول والإلتزامات المالية وحق الملكية، ويمكن بيانها بالشكل الآتي: (Ramirez, 2015:1)

1. **الأصول المالية: Financial Asset** أي أصل نقدي أو حق تعاقدي في إستلام نقد أو أصول مالية أخرى أو حق تعاقدي في تبادل الأدوات المالية مع وحدة إقتصادية أخرى على وفق شروط محتملة أو أداة حقوق ملكية لوحدة إقتصادية أخرى، وتتضمن الأصول المالية المشتقات ذات القيمة العادلة المواتية للوحدة الإقتصادية (Elliott&Elliott,2017 :329).
2. **الإلتزامات المالية: Financial Liabilities** هي إلتزامات تعاقدية تتطلب من أحدى الوحدات الإقتصادية تسليم نقد أو أصول مالية أخرى إلى جهة أخرى، وعادة ما ينتج عنها أرتفاع النقد في الأنشطة التشغيلية والأستثمارية، أو لتبادل الأدوات المالية مع وحدة إقتصادية أخرى في ظل الظروف التي يحتمل أن تكون غير مواتية(Wahlen, et al, 2016:14-2).

أداة حقوق الملكية: Own Equity Instrument هي عقد يوثق دليل بوجود مصلحة متبقية في أصول الوحدة الإقتصادية بعد خصم جميع الإلتزامات(Zaiceanu,2016:31) أن قياس الأداة المالية يعتمد على وجود سعر معروض لنقل مطابق أو مماثل لإلتزام مالي أو أداة حق ملكية مماثلة، أما إذا لم يكن هناك إلتزام مالي أو أداة حق ملكية، فأنه يلجأ إلى أسعار الأدوات التي يحتفظ بها طرف آخر كأصل لتحديد السعر المعروض، وأن لم يتحقق ذلك يجرِ اللجوء إلى إستعمال تقنيات أخرى لتقييم الأداة المالية كإلتزام مالي أو أداة حق ملكية، إذ يجرِ بيان آلية القياس في الإيضاحات التابعة للتقرير السنوي للوحدة الإقتصادية، إذ يمكن تمييز قياس الإلتزام المالي عن قياس الأداة الملكية عن طريق مخطط (1-3) وكالآتي:

مخطط(1-3)

قياس الأداة المالية كإلتزام أو أداة ملكية

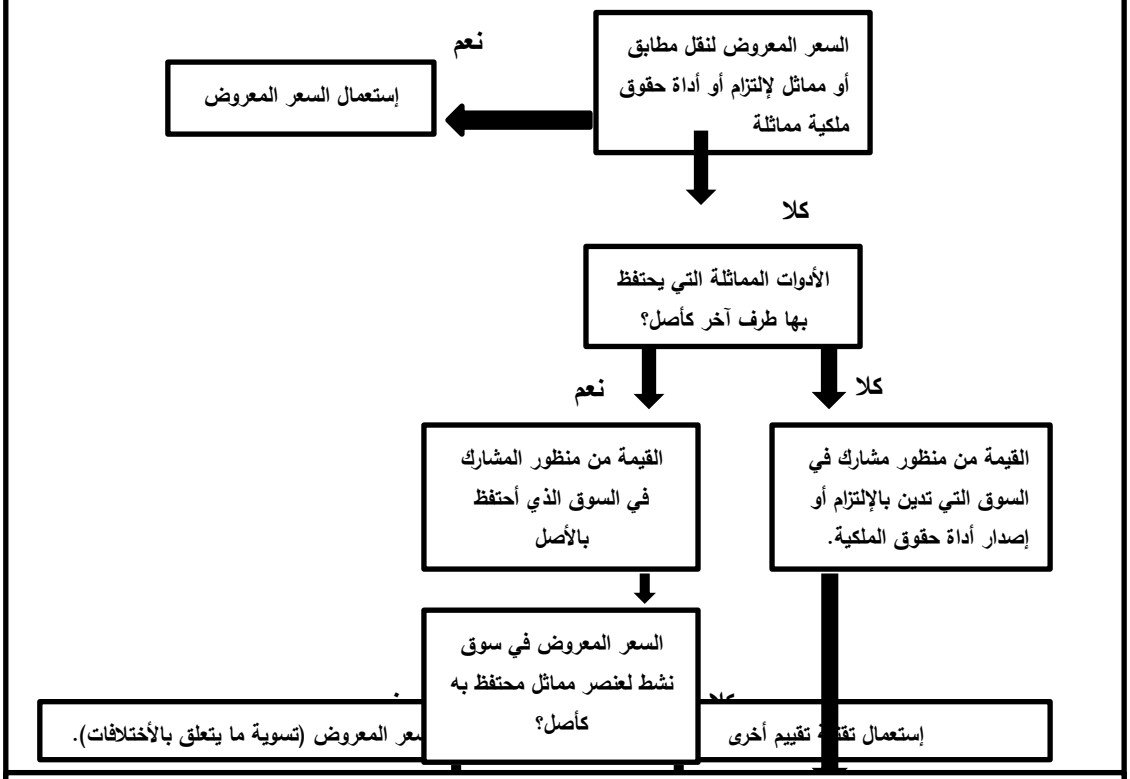

المصدر: (KPMG,2015:77) بتصرف الباحثان.

4. القياس المبدئي:Initial measurement يجب قياس الأصول والإلتزامات المالية عند الإعتراف المبدئي بالقيمة العادلة(PWC,2015:19).

5. القياس اللاحق:Subsequent Measurement يعتمد القياس اللاحق فيما إذا كان البند هو أصل مالي أو إلتزام مالي، وإلى أي من الفئات التي ينبغي تطبيقها ضمن(IAS39)، وهناك أربع فئات من الأصول المالية كما هو موضح في المخطط (2-1)، فهذا التصنيف مهم لأنه يحدد القياس اللاحق للأصل(PWC,2009:22)، أما تصنيف وقياس الإلتزامات المالية فلم يتغير وظل كما هو في معيار المحاسبة الدولي (IAS39)، بإستثناء عقود الضمانات المالية وإلتزامات القروض التي جرى إستبعادها من المعيار، وبأختصار يجرِ قياس الإلتزامات المالية إما بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر أو بالكلفة المطفأة(Vatsadze,2017:36).

6. تدني قيمة الأصول المالية:Impairment of Financial Assets تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية، وتستعمل الوحدة الإقتصادية خسائر تدني القيمة فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني القيمة كنتيجة لحدث سابق وقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل، ولا يجرِ الإعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية، مهما كان أحتمال حدوثها، وتقوم الوحدة الإقتصادية في تاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة أصول قد تتدنى قيمتها(PWC,2009:24).

7.إعادة التصنيف:Reclassifications يتطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي(IFRS9) من الوحدة الإقتصادية إعادة تصنيف الأصول المالية فقط، وعندما يكون هدف إدارة الوحدة الإقتصادية تطبيق أنموذج الأعمال[1] (Ramirez, 2015:10)، وحدد هذا المعيار على وفق أنموذج الأعمال بأن تكون غير متكررة، ومع إمكانية إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتضررة (EY, 2015, 24)، ويجرِ تطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف، كما لا يسمح بإعادة التصنيف للإلتزامات المالية، وإعادة تصنيف الأستثمارات في أدوات حقوق الملكية كونه خياراً غير قابل للإلغاء عند الإعتراف المبدئي(BDO,2014:25)، ويمكن الأطلاع على آلية إعادة التصنيف للأصول المالية في الجدول (1-4) الآتي:

جدول (1-4)إعادة تصنيف الأصول المالية

فئة القياس بعد إعادة التصنيف			
FVTPL[2]	FVTOCI[3]	الكلفة المطفأة	الكلفة المطفأة / القياس المبدئي
تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.	تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.		
الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة يجرِ الإعتراف بها في الأرباح والخسائر.	الفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة يجرِ الإعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر.		
	معدل الفائدة الفعلي: لا توجد تعديلات على حساب معدل الفائدة الفعلي وحساب مخصص خسائر الائتمان.		

[1] أنموذج الأعمال: يحدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) ضمن هدف أنموذج الأعمال إلى الأحتفاظ بالأصول بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو يجرِ تحقيق هدفه ضمن أنموذج أعمال عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، وفي كل حالة تقوم الوحدة الأقتصادية بإدارة الأصول المالية بهدف تحقيق التدفقات النقدية عن طريق بيع هذه الأصول، وتقوم باتخاذ القرارات بناء على القيم العادلة للأصول وتدير الأصول لتحقيق تلك القيم العادلة، ونتيجة لذلك، سيؤدي هدف الوحدة عادة إلى عمليات شراء وبيع نشطة(EY,2015:9).

[2] FVTPL: القيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر.

[3] FVTOCI: القيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر.

القياس: يستمر قياسها بالقيمة العادلة.		تجرِ إزالة الحسابات المتراكمة في الدخل الشامل الآخر وتعديل القيمة العادلة للأصول المالية.	FVTOCI
الحسابات المتراكمة في الدخل الشامل: إعادة تصنيفها من الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح والخسائر.		معدل الفائدة الفعلي: لا توجد تعديلات على حساب معدل الفائدة الفعلي وحساب مخصص خسائر الائتمان.	
	القياس: يستمر قياسها بالقيمة العادلة.	القياس: إن القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح القيمة الدفترية الإجمالية الجديدة.	FVTPL
	معدل الفائدة الفعلي: يجرِ إحتسابها على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.	معدل الفائدة الفعلي: يجرِ إحتسابها على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.	
	الإنخفاض: يحدث تطبيق متطلبات تدني القيمة من تاريخ إعادة التصنيف.		

المصدر: (EY,2015:24)(KPMG,2014:41)(BDO,2014:26) بتصرف الباحثان.

مما سبق يتبين بأنه لا يوجد إعادة للتصنيف بطريقة الكلفة المطفأة، أما إذا جرى الإعتراف بالأصول المالية وعلى وفق طريقة القيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر، يجرِ القياس بالقيمة العادلة عند إعادة التصنيف، والفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة يجرِ الإعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا توجد تعديلات على حساب معدل الفائدة الفعلي وحساب مخصص خسائر الائتمان، أما بالنسبة لطريقة القيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، والفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة يجرِ الإعتراف بها في الأرباح والخسائر.

ثالثاً: محاسبة التحوط:Accounting Hedge هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي(IFRS9) بيان تأثير أنشطة إدارة المخاطر للوحدة الإقتصادية في القوائم المالية، ويشمل ذلك إستبدال بعض القواعد المعقدة بمزيد من المتطلبات المبسطة والقائمة على المبادئ والسماح لمزيد من أدوات التحوط والبنود المغطاة بالتأهيل لمحاسبة التحوط، الذي ينتج عن ذلك المزيد من إستراتيجيات إدارة المخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط، وتوفير صلة أفضل بين إستراتيجية إدارة المخاطر للوحدة الإقتصادية والأساس المنطقي للتحوط وتأثير التحوط في القوائم المالية (EY March , 2016: 29)،

ويمكن بيان محاسبة التحوط كالآتي:

1. أنواع التحوط: Types of Hedges حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي(IFRS9) ثلاثة أنواع من علاقات محاسبة التحوط هي: (IFRS9, 2016: A353)(KPMG,2011:17)

أ. **تحوط القيمة العادلة:Fair Value Hedge** يعرف بأنه تخفيض التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المعترف بها بالفعل في قائمة المركز المالي أو الإلتزامات الثابتة التي سبق عدم الإعتراف بها، ويعزى هذا إلى خطر معين يمكن أن يؤثر في الربح أو الخسارة المعلنة، فالهدف من تحوط القيمة العادلة هو لمجابهة الربح أو الخسارة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للبند المحوط مع التغير في القيمة العادلة من أداة التحوط (Ramirez, 2015:25).

ب. **تحوط التدفق النقدي: Cash Flow Hedge** يعرف بأنه التحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية التي تنسب إلى مخاطر معينة مرتبطة جزئياً أو كلياً بالأصول أو الإلتزامات المالية المعترف بها أو معاملة متوقعة باحتمالية عالية التي قد تؤثر في الربح أو الخسارة (IFRS9,2016: A353).

ج. **تحوط صافي الأستثمار:Net Investment Hedge** هو التحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية الناشئة عن تقارير فائدة الوحدات في صافي أصول العمليات الأجنبية وقد تكون أداة التحوط إما أداة مشتقة أو أداة مالية غير مشتقة (كالأقتراض المقوّم بالعملة نفسها التي يستعملها صافي الأستثمار)(Ramirez,2015: 29).

فضلاً عن تعرض الكثير من الكُتَاب إلى أنواع أخرى من التحوط نستعرض ما يتعلق بالبحث

تحوط العملة الأجنبية: Foreign Currency Hedge هو التحوط الذي يكون فيها البند المحوط محسوباً بعملة أجنبية، مع المخاطر الإضافية التي يجرِ التحوط لها في تحوط العملات الأجنبية والناشئة عن التغير في القيمة العادلة أو التغير في التدفقات النقدية المنسوبة إلى التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (Christensen, et al,2014 :557)، ويجرِ التركيز أولاً على تفاصيل سياسات التحوط للعملات الأجنبية، عن طريق إتخاذ القرار فيما ما إذا كانت إدارة مخاطر العملة منطقية في المقام الأول، إستناداً إلى نسبة تقلب التدفقات النقدية الرئيسة (عدم القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية القادمة من النشاط التجاري قبل أي مخاطر متعلقة بالعملة) إلى تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية(Myint & Famery,2012:178).

ويوضح المخطط (1-5) أثر تحوط العملة الأجنبية مقابل أنواع التحوط الأخرى وكالآتي

شكل (1-5)أثر تحوط العملة الأجنبية مقابل أنواع التحوط الأخرى

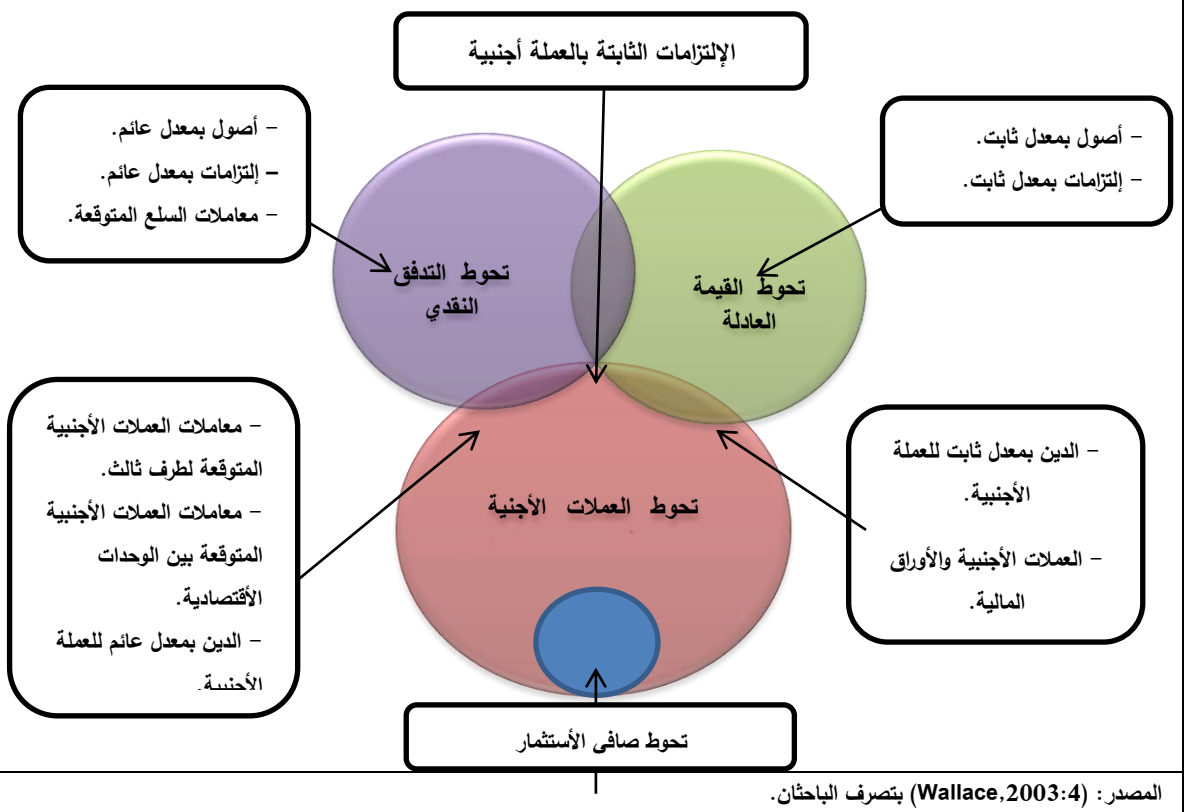

المصدر: (Wallace,2003:4) بتصرف الباحثان.

إذ يوضح المخطط(1-5) مدى أهمية التحوط عن العملات الأجنبية عن باقي التحوطات الأخرى التي يتدخل فيها أيضاً التحوط من تقلبات العملات الأجنبية.

رابعاً: محاسبة تحوط العملات الأجنبية: Accounting for Foreign Currency Hedging

تُعد محاسبة العملات الأجنبية المحور الأهم في العمليات الخارجية للوحدات الإقتصادية التي لها عمليات بالعملة غير العملة المحلية، إذ يجرِ التحوط من هذه العمليات بعدة طرائق أهمها:

1. **العملة الآجلة:Currency Forwards** هي عقد غير موحد يدخله طرفان أو أكثر بقصد تبادل عملة واحدة بسعر آخر متفق عليه وبكمية معينة في تاريخ مستقبلي محدد (Bodie,1999:960-961).
2. **مستقبليات العملة:Currency Futures** إتفاق تعاقدي موحد يتعهد فيه الطرفان بتبادل عملة واحدة بسعر آخر محدد سلفاً وبكمية معينة في تاريخ مستقبلي محدد(Versnik, 2012: 19).
3. **خيارات العملة:Currency Options** هو الإتفاق الذي يمنح لصاحب الحق في شراء أو بيع العملة بسعر متفق عليه وبكمية معينة من العملة في وقت محدد في المستقبل، وصاحب الخيار ليس ملزماً لممارسة العقد، وله الحق في الأختيار، وعلى حامل الخيار في البداية دفع قسط للوسيط(وحدة إقتصادية أو فرد) بتنفيذ أوامر لشراء أو بيع عقود خيار العملة نيابة عن المالك (Pike& Neale, 2009:634).

4. مبادلات العملة:Currency Swaps الأتفاق بين طرفين لمبادلة كل من مدفوعات الفائدة الدورية والمبلغ المحدد بعملة واحدة إلى عملة أخرى بسعر الصرف المتفق عليه لمدة محددة من الزمن، وفي تاريخ الاستحقاق يطلب من كل طرف أن يعيد المبلغ الآخر المتبادل(Butler,2012:171)(Bash, 2015:57).

خامساً: الإفصاح عن أسعار الصرف:Disclosure of Exchange Rates يعرف الإفصاح من جهة الأدوات المالية بأنه عرض المعلومات التي تساعد في إمكانية تحديد المخاطر التي تتعرض لها الأعمال التجارية فيما يتعلق بالأدوات المالية، ويتوقف مدى الإفصاح المطلوب على مدى تطبيق الوحدة الإقتصادية للأدوات المالية وتعرضها للمخاطر(Tiffin,2010 :291)، وتطبق الوحدات الإقتصادية الأدوات المالية لأغراض التحوط، ويجرِ الإفصاح عنها على وفق (IFRS7)، المعلومات التي يجب تضمينها تشمل الآتي: (IFRS7, par. 22 A,B,C, 2016:A256-A257)

1. كيفية نشوء المخاطر ومدى قدرة الوحدة الإقتصادية على إدارة تلك المخاطر، وحالات التعرض للمخاطر التي تديرها، وكيفية قيامها بالتحوط للمخاطر كافة في بند واحد أو التحوط لكل عنصر على حدة، مع بيان سبب ذلك.

2. وصف كل عملية تحوط التي تشمل طبيعة أداة التحوط والقيمة العادلة للأداة وطبيعة المخاطر التي يجرِ التحوط لها.

3. يجب الإفصاح وبصفة خاصة عن تحوط التدفقات النقدية في كشف التدفقات النقدية بما في ذلك عندما يتوقع منها أن تدخل في تحديد الأرباح أو الخسائر.

4. إذا كان صافي الربح أو الخسارة من أداة التحوط في تحوط التدفقات النقدية قد جرى الإعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر، يجب على الوحدة الإقتصادية الإفصاح عن المبلغ الذي جرى الإعتراف به في الدخل الشامل الآخر في المدة والمبلغ المقابل الذي جرى إزالته من حقوق الملكية.

5. ينبغي الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بتحوط القيمة العادلة لاسيما تغيرات القيمة العادلة التي تطرأ على أداة التحوط والبند المتحوط له.

6. العلاقة الإقتصادية في كيفية تحديد الوحدة الإقتصادية بين البند المحوط وأداة التحوط لغرض تقييم فعالية التحوط.

7. ينبغي الإفصاح عن كيفية تحديد الوحدة الإقتصادية نسبة التحوط وما مصادر عدم فعالية التحوط، وينبغي الإفصاح عن عدم فعالية التحوط التي جرى الإعتراف بها في الربح والخسارة.

يُعد أختيار نظام سعر الصرف أحد أهم العوامل التي تفسر التغيرات في أسعار الصرف، إذ تدخل بلدان متعددة بترتيبات عملات مختلفة لإدارة عملتها وبالنتيجة يؤثر في أسعارها (Aljandali,2014:25)، ولأغراض المحاسبة عن أسعار العملات هناك أسعار يجرِ العمل بها في تحويل العملات الأجنبية إلى عملة التقارير وهي:(Hilton& Herauf,2013:564)

1. سعر الإقفال:Closing Rate يطلق على السعر الفوري في نهاية مدة الإبلاغ للقوائم المالية سعر الإقفال.

2. **السعر التأريخي:Historical Rate** يطلق على السعر الفوري في تاريخ المعاملة بالسعر التأريخي لتلك المعاملة.
3. **السعر الآجل:Forward Rate** يطلق على السعر المتفق عليه لتبادل العملات في تاريخ لاحق بالسعر الآجل.

إذ يمكن العمل بمحاسبة التحوط فيما يخص مشتقات العملات الأجنبية عند إستيفاء الوحدة الإقتصادية للشروط الآتية:(Hoyle, et al,2013:403)(Christensen, et al,2014 : 556)

1. أن يكون الغرض من المشتقات المالية التحوط من مخاطر التدفقات النقدية أو تعرض القيمة العادلة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.
2. أن تكون المشتقات فعالة للغاية في مقاصة التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتعلقة بالبند المتحوط له.
3. أن يجرِ توثيق المشتقات بشكل صحيح كتحوط.
4. أن يكون التحوط ذا فاعلية[4] طوال مدة التحوط.

تتضمن الإفصاحات أساساً لإحتساب القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، بما في ذلك المشتقات المالية، فحساب القيمة العادلة ضمن معيار المحاسبة الدولي(IAS39) والمعلن عنه في معيار (IFRS7) له تسلسل هرمي مميز من حيث الأفتراضات والمعلومات التي يمكن العمل بها، ويتكون التسلسل الهرمي من الآتي: (Hart ,2012:24)

1. المستوى الأول: الأسعار المدرجة [5] في الأسواق النشطة للأصول والإلتزامات المماثلة.
2. المستوى الثاني: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى(1) التي يمكن ملاحظتها للأصول أو الإلتزامات، إما بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
3. المستوى الثالث: مدخلات للأصول والإلتزامات التي لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها.

من الجدير بالذكر أن الوحدات الإقتصادية العراقية هي جزء من الواقع الذي يشهده العالم بأسره، إذ ينبغي عليها مواكبة التطور الحاصل بالمعايير الدولية والتغيرات التي تطرأ بين مدة وأخرى لكي تستطيع الأستمرارية والديمومة على أقل تقدير وبما يخدم مصالحها ويجنبها المخاطر التي تكتنف المستقبل من العمليات الدولية التي سوف تواجهها، وجرى عرض أهم متطلبات الإبلاغ المالي للإفصاح والتغيرات الحاصلة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن أنشطة التحوط ولاسيما أسعار الصرف للعملات الأجنبية، إذ يتوقف الإفصاح المطلوب من الوحدة الإقتصادية عن الأدوات المالية على مدى تطبيقها للأدوات المالية وتعرضها للمخاطر وطبيعة وحجم هذه المخاطر أو طرائق قياسها أو سياساتها المتبعة لإدارة هذه المخاطر.

---

[4] فاعلية التحوط: إذ ينظر للفاعلية على مدى قدرة الأداة المشتقة تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له (KPMG,2011:2).

[5] الأسعار المدرجة: هي الأسعار التي تدرج في الأسواق النشطة والناتجة عن العرض والطلب بين الأطراف المتعاملة، التي لم يجرِ تسويتها (Hart ,2012:24).

المحور الثالث

تحوط أسعار الصرف ومخاطرها

مع عالمية الأسواق تنامت المخاطر لإتساع عمليات تبادل المنتجات والسلع، مما زاد الطلب للتحوط من هذه المخاطر، فمفهوم التحوط يدل على عملية تعويض التعرض لمخاطر الأعمال (Glaum &Klocker, 2011:5)، ويعرف التحوط بأنه تخفيف المخاطر من العمليات الرئيسة، عن طريق الدخول في عقد مشتق تتحرك قيمته في الأتجاه المعاكس للوضع الأساس وتلغى جزءًا منه أو كله(Bhagwat, et al,2012:3)، ومنذ أواخر عام 1990 ركزت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة على معايير الأدوات المالية(Elliott& Elliott, 2009:317).

أولاً: الأداة المالية: Financial Instrument تشتق قيمتها من سعر أو معدل من بعض البنود المحددة التي من الممكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة من ضمنها الملكية ومعدلات الفائدة، ومعدلات التبادل وغيرها(Lewis & Pendrill,2004:195)، وترتبط بالأدوات المالية مجموعة من المفاهيم حددها معيار المحاسبة الدولي (IAS39) منها الآتي:

1. أداة التحوط: Hedging Instrument أداة التحوط هي مشتقة محددة[6] أو أصول مالية محددة غير مشتقة أو إلتزامات مالية غير مشتقة يتوقع أن تقابل قيمتها العادلة أو تغيرات التدفقات النقدية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط (Tosen,2006:37).

2. أصل مالي: Financial Asset حدد المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) الأصل المالي بأنه أي أصل يتضمن أحد البنود الآتية: (Flood, 2015: 987)(Lewis& Pendrill,2004:176-177)

أ. النقد Cash.

ب. دليل على حصة ملكية في إستلام نقد أو أصل مالي آخر من وحدة إقتصادية أخرى.

ج. أداة ملكية (Equity Instrument) في وحدة إقتصادية أخرى.

د. عقد يتعين على أحد الأطراف الوفاء بالشروط الآتية:

(1). تسليم نقد أو أداة مالية أخرى لطرف آخر، أو لتبادل أداة مالية أخرى بشروط قد تكون غير مواتية (Are Potentially Unfavorable) مع الطرف الثاني.

(2). يجرِ النقل إلى الطرف الثاني بحق تعاقدي في إستلام نقد أو أداة مالية من الطرف الأول، أو لتبادل أداة مالية أخرى بشروط مواتية مع الطرف الأول.

---

[6] **المشتقة المحددة: تعني التحوط من مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فقط (IFRS, 2016:A1310).**

3. الإلتزام المالي: Financial Liability أي إلتزام يتضمن إلتزاماً تعاقدياً عن طريق:(Elliott& Elliott, 2017:315)

أ. تسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى وحدة إقتصادية أخرى.

ب. تبادل أدوات مالية مع وحدة إقتصادية أخرى تحت شروط غير مواتية .

4.أداة حقوق الملكية: Equity Instrument أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول الوحدة الإقتصادية بعد خصم جميع إلتزاماتها (Lewis& Pendrill,2004:177).

5.وثائق التحوط: Hedge Documentation أكد مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً(GAAP) في الولايات المتحدة على توثيق رسمي لعلاقة التحوط عند بدء التحوط، أي على الوحدة الإقتصادية المتحوطة بتاريخ الدخول في عقد عملات أجنبية آجلة أو الحصول على خيار العملة الأجنبية أو أي عقد تحوط، عليها إعداد عمليات توثيق تحدد البند المغطى وأداة التحوط وطبيعة المخاطر المغطاة وكيفية تقييم فعالية أداة التحوط وهدف إدارة المخاطر وإستراتيجية التحوط (Hoyle ,et al ,2013:404).

6.بند التحوط: Hedged Item هو أي أصل أو إلتزام أو إلتزام ثابت أو معاملة متوقعة بدرجة عالية أو صافي أستثمار في عملية أجنبية (Tiffin, 2010:280).

7.الإلتزام الثابت: A Firm Commitment أي إتفاق ملزم يجرِ فيها تبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة (IAS39,2016:A1309)(Deloitte,2015:20).

8.المعاملة المتوقعة: A Forecast Transaction أي معاملة مستقبلية غير ملزمة ولكنها متوقع حدوثها في المستقبل (Bamber,2011:42).

ثانياً: الأدوات المالية المشتقة:Derivative Financial Instruments تعرف كأداة مالية تعتمد قيمتها على (أو مشتقة من) قيم المتغيرات الرئيسة الأخرى الأكثر أهمية، وفي الكثير من الأحيان تكون المتغيرات الرئيسة للمشتقات نفسها أسعار الأصول المتداولة (Hull,2012:1)، والمشتقة يجب ان تكون أداة مالية أو عقد آخر، وأن تتوفر فيها الخصائص الأتية : (Beams ,et al,2012:430) (Ernst & Young ,2010:2-3)((Fischer ,et al, ,2009:518)

1. تستمد قيمتها من التغيرات في معدل أو سعر الأصول أو الإلتزامات ذات الصلة.

2. هي تدفقات نقدية أو قيمة عادلة يجب أن تتقلب أو تتغير بشكل رئيس على وفق التغيرات في واحدة أو أكثر من الأصول التي تستند إليها، والعقد يجب أن يكون على أساس واحد أو أكثر من المبالغ الأسمية أو أحكام الدفع أو كليهما معاً، إذ يحدد الأصل الأساس والمبلغ الأسمي وحكم الدفع مبلغ التسوية أو تكون بدون تسوية.

3. لا يتطلب العقد أي صافي إستثمار أولي، أو يتطلب صافي إستثمار أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تكون لها إستجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.

4. تتطلب أو تسمح شروطها بتسوية صافية(Net Settlement)، إذ يمكن تسويتها بسهولة عن طريق وسيلة(آلية السوق) خارج العقد، أو تنص على تسليم أصل يكون قابلاً للتحول إلى نقد بسهولة، ويضع المتلقي(المستلم) في وضع لا يختلف كثيراً عن صافي التسوية.

والمشتقة المالية لها أنواع مختلفة، فهي جزء من نتاج الهندسة المالية التي يجرِ إبتكارها وتجديدها بأستمرار، ومن أبرز وأهم هذه الأنواع الآتي: (Feng,2007:12-13) (David , 2013:16-19)

1. **العقود الآجلة: Forward Contracts**هو عقد تسليم آجل يكون التفاوض عليه بين طرفين لتسليم أصل أو أصول مادية في وقت معين في المستقبل بسعر معين ثابت في بداية العقد، والأطراف التي وافقت على عقد التسليم الآجل تعرف بالأطراف المقابلة (Counter-Parties) (Kolb, Overdahl,2003:2).
2. **عقود المستقبليات: Futures Contracts** يعرف العقد المستقبلي بأنه عقد متداول في بورصة المشتقات يحدد على وفقه سعر لتسليم أصل محدد في تاريخ معين في المستقبل، كما هو الحال في العقد الآجل إذ يجب على الأطراف الوفاء بشروط العقد في تاريخ التسليم، وكذلك يتحدد السعر عند نقطة التداول (Marroni, Perdomo,2014:24).
3. **الخيارات: Options** عقد بين طرفين (المشتري والبائع) الذي يعطي المشتري الحق، وليس الإلزام لشراء أو بيع شيءٍ ما في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه بتاريخ اليوم (Chance & Brooks, 2010:2).
4. **المبادلات:Swap** هي الأدوات التي يجرِ تبادل مدفوعاتها بين الأطراف المقابلة، وعادة يتلقى أحد الطرفين معدل عائم من طرف المبادلة الآخر، ويدفع سعر ثابت إليه في مدة محددة من الوقت(Syz, 2008:10).

ثالثاً: التحوط من مخاطر سعر الصرف:Hedging The Exchange Rate Risk يتخذ أصحاب الأعمال عدداً من تدابير التحوط التي تركز في المقام الأول على حمايتهم من التعرض للمعاملات والتشغيل، وبسبب مخاطر صرف العملات الأجنبية التي يواجهونها في القيام بأنشطتهم (Bogicevic, 2013:148)، وتدخل الوحدات الإقتصادية في عقود التحوط للحد من الآثار السلبية للتغيرات في أسعار الصرف على التدفقات النقدية وصافي الأرباح، عن طريق معاملة محاسبية محددة تسمح بعد تسوية التحوط بتساوي التغيرات في قيمة كل من بنود التحوط وأدوات تحوط العملة في المدة نفسها، التي تندرج ضمن محاسبة التحوط بالعملات (Bierman et al, 1991:6)، ويجرِ تركيز مجتمع الأعمال على مخاطر العملة بالإستناد إلى الحقائق الآتية: (Choi & Meek, 2011: 428)

1. مخاطر الصرف الأجنبي من أكثر أشكال المخاطر التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات شيوعاً.
2. يرى التنفيذيون الماليون المؤثرون في أن مخاطر الصرف الأجنبي هي واحدة من أصعب المخاطر الخارجية التي ينبغي على المديرين الماليين التعامل معها.
3. مفاهيم إدارة المخاطر والمعالجات المحاسبية المرتبطة بمخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر موازية لتلك التي تتعرض لها أسعار الفائدة والسلع ومخاطر أسعار الأسهم.

بشكل رئيس لأجل التحوط المالي للمعاملات بالعملة الأجنبية يفترض الآتي:(Bogicevic ,2013:147)

1. وجود مخاطر صرف العملات الأجنبية.

2. وجود البند المتحوط له (المركز الناتج عن مخاطر العملات).

3. إستعمال أداة التحوط للحماية من مخاطر صرف العملات الأجنبية.

المحور الرابع

إطار مقترح لآلية الإفصاح عن عمليات تحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية العراقية

في ظل واقع الإبلاغ المالي المحاسبي العراقي على مستوى شركات التحويل المالي والمؤسسات المالية، وقصورها في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعمليات التحوط للحد من المخاطر المالية التي تواجهها، وما له من أثر في تقييم الأداء عند إجراء عمليات المقارنة بين الشركات المحلية مقابل العربية والأجنبية، فضلاً عن الآثار التي تترتب عليها من جذب للأستثمارات الأجنبية وإنفتاح على الأسواق العالمية لتواكب وتتماشى مع التغيرات الحاصلة على هذه الأسواق، سيقدم هذا المحور إطار مقترح لآلية التحوط عن عمليات تقلبات أسعار الصرف الأجنبي بصورة إفتراضية لشركات التحويل والمؤسسات المالية العراقية، وفي ضوء ما تنص عليه معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وعلى وفق ما ظهر في القوائم المالية لعينة البحث العربية والأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يأخذ بعين الأعتبار النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين ساري المفعول على القوائم المالية للشركات التحويل العراقية.

أولاً: حسابات الأدوات المالية المقترحة للأصول والإلتزامات المالية في النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين: يُعد النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقي الدستور الذي تعتمد عليه الوحدات الإقتصادية العراقية المالية وشركات التامين في تحديد حساباتها الناتجة عن عملياتها اليومية، ونظراً لعدم وجود أي حسابات تبين آلية عمل التحوط من تقلبات أسعار الصرف، ما دعا إلى أقتراح آلية تنظم عمل الأدوات المالية من الإعتراف والقياس والإفصاح على وفق النظام المحاسبي الموحد العراقي وضمن النظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين، وبما ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية عن طريق إنشاء حسابات ذات الصلة مقترحة في الإعتراف والقياس والإفصاح لمحاسبة التحوط

ويبين الجدول (1-6) الآلية المقترحة في تبويب حسابات قائمة المركز المالي وكالآتي:

جدول (1-6)
مقترح تبويب الأصول والإلتزامات المالية في ملحق النظام المحاسبي لحسابات المصارف وشركات التأمين على وفق المعايير المحاسبية الدولية

رقم النظام	أسم الحساب	مكانه في التقرير السنوي
1	الأصول[7]	قائمة المركز المالي
15	الأستثمارات	قائمة المركز المالي
154	حسابات مصارف ومنظمات خارجية	
1541	_حسابات مصارف خارجية مع المصرف	قائمة المركز المالي
15411	أوراق مالية	
154111	أوراق مالية بغرض المتاجرة.	
154112	أوراق مالية متاحة للبيع	
154113	أوراق مالية محتفظ بها حتى الأستحقاق.	
15412	أدوات مالية مشتقة	قائمة المركز المالي
154121	أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة.	
1541211	أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة قصيرة الأجل.	
1541212	أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة طويلة الأجل.	
154122	أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية.	
1541221	أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية قصيرة الأجل.	
1541222	أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية قصيرة الأجل.	
154123	أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات.	
1541231	أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات قصيرة الأجل.	
1541232	أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات طويلة الأجل.	
154124	أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات.	
1541241	أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات قصيرة الأجل.	

[7] الحسابات والأرقام بالخط المائل وتحتها خط حسابات مدرجة أصلاً في النظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية، التي لا يوجد خط مائل ولا تحتها خط حسابات مقترحة من لدن الباحثان.

	أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات	
1541242	طويلة الأجل.	
154125	أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة).	
	أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة	
1541251	(هجينة) قصيرة الأجل.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة	
1541252	(هجينة) طويلة الأجل.	
15413	موجودات مالية أخرى	قائمة المركز المالي
154131	القيمة السوقية الموجبة للأدوات المالية	
154132	المشتقة.	
154133	إيراد فائدة مدفوعة مقدماً من عقود الأدوات المالية المشتقة.	
	مصروف فائدة مستحقة القبض من عقود الأدوات المالية المشتقة.	
2	المطلوبات	قائمة المركز المالي
25	حسابات جارية وودائع.	قائمة المركز المالي
254	حسابات مصارف ومنظمات خارجية	قائمة المركز المالي
2541	حسابات مصارف خارجية مع المصرف	قائمة المركز المالي
25411	أوراق مالية	
25412	أدوات مالية مشتقة	
254121	أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة قصيرة	
2541211	الأجل.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة طويلة	
2541212	الأجل.	قائمة المركز المالي
254122	أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية	
2541221	قصيرة الأجل.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية	
2541222	قصيرة الأجل.	
254123	أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات	
2541231	قصيرة الأجل.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات	
2541232	طويلة الأجل.	
254124	أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات.	
	أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات	

2541241 2541242 254125 2541251 2541252	قصيرة الأجل. أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات طويلة الأجل. أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة). أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة) قصيرة الأجل. أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة) طويلة الأجل.	
25413 254131 254132 254133 22 225 2252 22521 22522 22523	إلتزامات أخرى. القيمة السوقية السالبة للأدوات المالية المشتقة. مصروف فائدة مستحقة الدفع من عقود الأدوات المالية المشتقة. إيراد فائدة مستلمة مقدماً من عقود الأدوات المالية المشتقة. التخصيصات تخصيصات متنوعة مخصص تقلبات اسعار الصرف مخصص إنخفاض القيمة للأصول المالية. مخصص إنخفاض القيمة لأصل مالي فردي. مخصص إنخفاض القيمة لأصول مالية جماعي.	قائمة المركز المالي
214 2143 21431 214311 214312	إحتياطيات متنوعة إحتياطي فوائد التسهيلات الخارجية إحتياطيات أخرى. التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للأستثمارات المتاحة للبيع. التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لأدوات التحوط للتدفقات النقدية.	قائمة المركز المالي
المصدر: إعداد الباحثان على وفق المعايير المحاسبية الدولية.		

ثانياً: حسابات الأدوات المالية المقترحة للمصروفات والإيرادات المالية في النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين: قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإعداد المعايير المحاسبية الدولية لمساعدة الوحدات الإقتصادية على الإمتثال إلى تلك المعايير لإعطاء المعلومة المحاسبية الملاءمة والصادقة للمستفيدين من تقاريرها المالية، وعلى وفق ذلك يبين الجدول (1-7) مقترح لآلية تبويب حسابات الإيرادات والمصروفات للأدوات المالية، وضمن النظام المحاسبي الخاص لحسابات المصارف وشركات التأمين العراقية، وبما ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية وكالآتي:

الشكل (1-7)

مقترح آلية تبويب حسابات الإيرادات والمصروفات للأصول والإلتزامات المالية في النظام المحاسبي الخاص لحسابات المصارف وشركات التأمين على وفق المعايير المحاسبية الدولية

رقم النظام	أسم الحساب	مكانه في التقرير السنوي
3	المصروفات.[8]	ق. د. م.
34	مصروفات العمليات المصرفية.	ق. د. م.
344	فروقات تقييم العملات الأجنبية.	ق. د. م.
3441	مصروفات عمليات إتفاقات الدفع.	ق. د. م.
34411	مصروفات تحوط العملات الأجنبية.	ق. د. م.
344111	صافي الخسائر المتحققة من الأوراق المالية – المحتفظ بها للمتاجرة.	ق. د. م.
344112	صافي الخسائر غير المتحققة من الأستثمارات بالقيمة العادلة – المحتفظ بها للمتاجرة.	ق. د. ش. خ.
34412	مصروفات عن تخصيصات متنوعة فعلية.	ق. د. م.
344121	الخسائر الناشئة عن التغيرات بالقيمة العادلة للجزء الفعلي من تحوط التدفقات النقدية.	ق. د. ش. خ.
34413	فروقات أسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية.	ق. د. م.
344131	صافي الخسائر من التعامل بالعملات الأجنبية.	
344132	صافي الخسائر من التعامل بالمشتقات المالية.	
344133	مصروفات عقود الأدوات المالية المشتقة.	

[8] الحسابات والأرقام بالخط المائل وتحتها خط حسابات مدرجة أصلاً في النظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية، التي لا يوجد خط مائل ولا تحتها خط حسابات مقترحة من لدن الباحثان.

34414	فوائد مدينة من الأدوات المالية المشتقة.	
344141	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة.	
3441411	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة قصيرة الأجل.	
3441412	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة طويلة الأجل.	ق. د. م.
344142	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية.	
3441421	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية قصيرة الأجل.	
3441422	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية قصيرة الأجل.	
344143	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات.	
3441431	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات قصيرة الأجل.	
3441432	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات طويلة الأجل.	
344144	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات.	
3441441	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات قصيرة الأجل.	
3441442	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات طويلة الأجل.	
344145	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة).	
3441451	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة) قصيرة الأجل.	
3441452	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة) طويلة الأجل.	
34415	خسائر بيع وشراء الأستثمارات المتاحة للبيع.	ق. د. م.
4	الإيرادات.	ق. د. م.
44	إيرادات العمليات المصرفية.	ق. د. م.
441	إيرادات العملات الأجنبية.	ق. د. م.
4411	إيرادات عمليات إتفاقات الدفع.	ق. د. م.
44111	إيراد تحوط العملات الأجنبية.	ق. د. م.
441111	صافي الأرباح المتحققة من الأوراق المالية – المحتفظ بها للمتاجرة.	ق. د. م.
441112	صافي الأرباح غير المتحققة من الأستثمارات بالقيمة العادلة – المحتفظ بها للمتاجرة.	ق. د. ش. خ.
44112	إيرادات عن تخصيصات متنوعة فعلية.	ق. د. م.
	الأرباح الناشئة عن التغيرات بالقيمة العادلة للجزء الفعلي من تحوط	ق. د. ش. خ.

441121	التدفقات النقدية.	
44113	إيرادات أسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية.	ق. د. م.
441131	صافي الأرباح من التعامل بالعملات الأجنبية.	
441132	صافي الأرباح من التعامل بالمشتقات المالية.	
441133	إيرادات عقود الأدوات المالية المشتقة.	
44114	فوائد دائنة من الأدوات المالية المشتقة.	ق. د. م.
441141	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة.	
4411411	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة قصيرة الأجل.	
4411412		
441142	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود آجلة طويلة الأجل.	
4411421		
4411422	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية.	
441143	فوائد مدينة أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية قصيرة الأجل.	
4411431		
4411432	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مستقبلية قصيرة الأجل.	
441144		
4411441	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات.	
4411442	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات قصيرة الأجل.	
441145		
4411451	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود خيارات طويلة الأجل.	
4411452		
	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات.	
	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات قصيرة الأجل.	
	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مبادلات طويلة الأجل.	
	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة).	
	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة) قصيرة الأجل.	
	فوائد دائنة أدوات مالية مشتقة كعقود مركبة (هجينة) طويلة الأجل.	
44115	إيرادات بيع وشراء الأستثمارات المتاحة للبيع.	ق. د. م.

المصدر: إعداد الباحثان على وفق المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً: الإيضاحات المقترحة عن الأدوات المالية المرفقة في التقرير السنوي للوحدات الإقتصادية التي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية: يجرِ بيان الإيضاحات الأخرى في هذه الفقرة على وفق الآتي:

(الشكل 1-8)

الإيضاح المقترح عن مستويات القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31/ للسنة المنتهية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
الأستثمارات المالية:			
– أسهم	X	X	X
– المحفظة الأستثمارية	X	X	X
– الأوراق المالية ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة	X	X	X
القيمة السوقية الموجبة لعقود صرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى:			
– محتفظ بها للمتاجرة	X	X	X
– محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	X	X	X
– محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية العادلة	X	X	X
القيمة السوقية السالبة لعقود صرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى:			
– محتفظ بها للمتاجرة	(x)	(x)	(x)
– محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	(x)	(x)	(x)
– محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية العادلة	(x)	(x)	(x)
الإجمالي:	X	X	X

المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

إذ يستند تقييم المستوى الأول إلى الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المماثلة التي يمكن للوحدة الإقتصادية الوصول إليها في تاريخ القياس، وعدم إمكانية تقييم العنصر من المستوى الأول يمكن تحديد القيمة العادلة إلى أدوات مماثلة يمكن تحديد قيمة عادلة لها بالمستوى الثاني، . ويجرِ العمل بالمستوى الثالث إذا لم يكن ممكناً العمل بالمستوى الأول والثاني على وفق نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموماً كمدخلات غير قابلة للملاحظة.

الشكل (1-9) مقترح تصنيف الأصول والإلتزامات المالية لفئات الأدوات المالية على وفق تصنيف المعايير المحاسبية الدولية						
12/31/ السنة	محتفظ بها للمتاجرة	المحتفظ بها للأستحقاق	متاحة للبيع	القروض والذمم المدينة	الكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
الأصول						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	x	x	x	x	x	xx
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	x	x	x	x	x	xx
إيداعات الشراء العكسي	x	x	x	x	x	xx
أوراق مالية بغرض المتاجرة	x	x	x	x	x	xx
أدوات مالية مشتقة	x	x	x	x	x	xx
استثمارات في أوراق مالية	x	x	x	x	x	xx
قروض وسلف للعملاء	x	x	x	x	x	xx
الأصول الأخرى	x	x	x	x	x	xx
مجموع الأصول المالية	xx	xx	xx	xx	xx	xxx
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)	(xx)
أدوات مالية مشتقة	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)	(xx)
ودائع	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)	(xx)
أوراق تجارية	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)	(xx)
قروض	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)	(xx)
الإلتزامات الأخرى	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)	(xx)
مجموع الإلتزامات المالية	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xxx)
المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.						

تصنف الأصول والإلتزامات المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي(IFRS9)، الذي صنفها غلى أربعة فئات التي تبين قدرة الوحدة الإقتصادية لما تمتلكه من أصول مالية مقابل إلتزاماتها المالية.

شكل (1-10)

إيضاح مقترح لعرض القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ قائمة المركز المالي

12/31/ للسنة المالية المنتهية المعدة تقريرها.	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الأسمية	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
أدوات تحوط التدفقات النقدية	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
أدوات تحوط القيمة العادلة	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
عقود صرف عملات أجنبية وأصول مشتقة أخرى.	xxx	ـــــ	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
عقود صرف عملات أجنبية وإلتزامات مشتقة أخرى.	ـــــ	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
الإجمالي	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx
المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة.							

توضح القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية في عرض التغيرات الحاصلة في قيمة الأدوات المالية المشتقة، إذ يجرِ تحليل القيمة الأسمية على وفق تاريخ أستحقاقها، وعلى أثر التغيرات الحاصلة في قيمة الأدوات المالية المشتقة تصنف على أنها قيمة موجبة كأصل أو قيمة سالبة كإلتزام في تاريخ قائمة المركز المالي.

شكل (1-11)

إيضاح مقترح لآلية حركة المخصصات لخسائر إنخفاض القيمة للأصول المالية

البيان	الفوائد المعلقة	المخصصات الفردية	المخصصات الجماعية	الإجمالي
الرصيد في 1/1.	xxx	xxx	xxx	xxx
الفوائد غير المعترف بها / المخصصات المقتطعة.	xxx	xxx	xxx	xxx
يطرح منها:				
المبالغ التي جرى شطبها.	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
المبالغ التي جرى إستردادها/ المحولة إلى الأرباح	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
الرصيد الختامي في 12/31.	x	x	x	x
المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.				

تستعمل الوحدة الإقتصادية خسائر تدني القيمة فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني القيمة كنتيجة لحدث سابق وقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل، ولا يجرِ الإعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية، مهما كان أحتمال حدوثها.

شكل (1-12)

مقترح تصنيف الأستثمارات في الأوراق المالية في ضوء الموقع الجغرافي على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31/ للسنة المنتهية	الأستثمارات المحلية	الأستثمارات الإقليمية	الأستثمارات الدولية	الإجمالي
محتفظ بها للمتاجرة:				
- أوراق مالية ذات سعر ثابت	x	x	x	x
- حكومية	x	x	x	x
أ- خرى	x	x	x	x
متاحة للبيع:				
- أسهم	x	x	x	x
- المحفظة	x	x	x	x
- أوراق مالية ذات سعر ثابت				
- حكومية	x	x	x	x
- أخرى	x	x	x	x
- أوراق مالية غير حكومية ذات سعر متغير	x	x	x	x
محتفظ بها للأستحقاق:				
- أوراق مالية غير حكومية ذات سعر ثابت	x	x	x	x
إجمالي الأستثمارات في الأوراق المالية	xx	xx	xx	xx
المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.				

يوضح تصنيف الأستثمارات في الأوراق المالية عن ملكية الوحدة الإقتصادية للعملات التي تمتلكها وحركتها مقارنة مع السنة المنتهية السابقة وقدرتها على الأستمرارية مع التغيرات الحاصلة بحركة العملات المختلفة.

الشكل (1-13)

إيضاح مقترح عن صافي دخل العمولات من عمليات التحويل على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31/ للسنة المنتهية	السنة الحالية	السنة السابقة
أنشطة الإقراض.	x	x
أنشطة التمويل التجاري.	x	x
أنشطة تشغيل الحسابات.	x	x
الدخل من بطاقات الأئتمان وعمولات الوساطة.	x	x
إجمالي الدخل من عمليات التحويل	xx	xx
مصروفات بطاقات الأئتمان والعمولات والوساطة	(x)	(x)
صافي دخل العمولات من عمليات التحويل	x	x
المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.		

يوضح صافي دخل العمولات من عمليات التحويل الأنشطة المختلفة للوحدة الإقتصادية بعد خصم المصروفات المتعلقة بها، الذي يبين مدى العائد الحاصل من عمليات التحويل وتأثيره في قائمة المركز المالي.

الشكل (1-14)

إيضاح مقترح عن صافي الأرباح من الأستثمارات المالية –المحتفظ بها للمتاجرة على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31/ للسنة المنتهية	السنة الحالية	السنة السابقة
صافي الأرباح المتحققة من بيع أستثمارات مالية- المحتفظ بها للمتاجرة	x	x
صافي (الخسائر)/الأرباح غير المتحققة من بيع أستثمارات مالية-المحتفظ بها للمتاجرة	(x)	(x)
الإجمالي	x	x

المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

يبين صافي الأرباح من الأستثمارات المالية –المحتفظ بها للمتاجرة الأرباح والخسائر التي تعرضت لها الوحدة الإقتصادية جراء الأصول المالية التي تمتلكها ومدى تعرض الوحدة للمخاطر الناشئة من الخسائر الحاصلة.

الشكل (1-15)

إيضاح مقترح عن دخل توزيعات أرباح الأستثمارات المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31/ للسنة المنتهية	السنة الحالية	السنة السابقة
الأستثمارات المالية المتحققة- المحتفظ بها للمتاجرة	x	x
الأستثمارات المتاحة للبيع المتحققة والمتراكمة من السنوات السابقة	x	x
الإجمالي	x	x

المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

يستعرض دخل توزيعات أرباح الأستثمارات المالية الدخل الناتج من الأستثمارات المالية المتحققة- المحتفظ بها للمتاجرة للسنة الحالية، ويضاف إليها الأستثمارات المتاحة للبيع المتحققة والمتراكمة من السنوات السابقة.

رابعاً: الإيضاحات المقترحة عن التعرض لمخاطر الأدوات المالية المرفقة في التقرير السنوي للوحدات الإقتصادية التي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية:

تبين الإيضاحات التي سيتناولها الباحثان لإدارة المخاطر من جانب مخاطر أسعار الصرف، إذ يجرِ إيضاحها بالشكل الآتي:

الشكل (1-16)

إيضاح مقترح لتركيزات مخاطر الأئتمان لنوع العملة من جانب الأصول المالية مقابل الإلتزامات المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31 للسنة المنتهية ..	القروض والسلف	المستحق من البنوك	سندات الدين	سندات حقوق الملكية والمحفظة	النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والأصول الأخرى	المجموع	إلتزامات غير محسوبة	المطلوبات الطارئة والقبولات البنكية
العملة الوظيفية	x	x	x	x	x	xx	x	x
العملات الأخرى	x	x	x	x	x	xx	x	x
إجمالي القيمة الدفترية	x	x	x	x	x	xxx	x	x

المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

يوضح تركيزات مخاطر الأئتمان لنوع العملة من جانب الأصول المالية التي تمتلكها الوحدة الإقتصادية مقابل الإلتزامات المالية التي على عاتقها تجاه الأطراف الأخرى وعادة ما يجرِ تقييم العملات المختلفة بعملة أجنبية ترتبط مع العملة الوظيفية للوحدة الإقتصادية.

الشكل (1-17)

إيضاح مقترح لتاريخ إستحقاق الأصول والإلتزامات المالية لضمان تجنب مخاطر السيولة

12/31/للسنة المنتهية ...	أقل من3 أشهر	3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	6 أشهر إلى أقل من سنة واحدة	من سنة واحدة إلى أقل من 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
الأصول :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	X	x	x	x	x	xx
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	X	x	x	x	x	xx
إيداعات الشراء العكسي	X	x	x	x	x	xx
أوراق مالية بغرض المتاجرة	X	x	x	x	x	xx
أدوات مالية مشتقة	X	x	x	x	x	xx
استثمارات في أوراق مالية	X	x	x	x	x	xx
قروض وسلف، بالصافي	X	x	x	x	x	xx
استثمار في شركة زميلة	X	x	x	x	x	xx
أستثمارات عقارية	X	x	x	x	x	xx
أصول أخرى	X	x	x	x	x	xx

ممتلكات ومعدات، بالصافي	X	x	x	x	x	xx
أصول غير ملموسة	X	x	x	x	x	xx
إجمالي الأصول	Xx	xx	xx	xx	xx	xxxx
الإلتزامات وحقوق الملكية						
أرصدة مستحقة للبنوك	X	x	x	x	x	xx
أدوات مالية مشتقة	X	x	x	x	x	xx
ودائع العملاء	X	x	x	x	x	xx
أوراق تجارية بعملات أجنبية أخرى	X	x	x	x	x	xx
قروض وإلتزامات أخرى	X	x	x	x	x	xx
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية	Xx	xx	xx	xx	xx	xxxx
المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.						

يبين تاريخ إستحقاق الأصول والإلتزامات المالية مدى الصعوبات التي قد تواجهها الوحدة الإقتصادية في عدم القدرة على تمويل الأصول المالية في تاريخ إستحقاقها وبالمعدلات المتعاقد عليها وضمن الإطار الزمني المطلوب، فضلاً عن عدم القدرة على الإيفاء بإلتزاماتها المالية عندما تستحق والناشئة عادة عن تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الائتمانية التي قد تؤدي إلى تلاشي بعض مصادر التمويل.

الشكل (1-18)

إيضاح مقترح لإطار قياس ورقابة مخاطر السيولة على وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31لسنة المنتهية	القيمة المدرجة	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	أقل من3 أشهر	3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	6 أشهر إلى أقل من سنة واحدة	من سنة واحدة إلى أقل من 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
الإلتزامات المالية							
أرصدة مستحقة من البنوك	X	x	x	x	x	x	x
أدوات مالية مشتقة	X	x	x	x	x	x	x
ودائع العملاء	X	x	x	x	x	x	x
أوراق تجارية بعملات أجنبية أخرى	X	x	x	x	x	x	x
قروض وإلتزامات أخرى	X	x	x	x	x	x	x
إجمالي الإلتزامات المالية	Xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.							

يلخص إطار قياس ورقابة مخاطر السيولة آجال الأستحقاق للإلتزامات المالية الخاصة بالوحدة الإقتصادية على وفق تاريخ السداد المبرم بين الطرفين للفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي.

الشكل (1-19)

إيضاح مقترح لتجنب مخاطر السوق عن حساسية أسعار الفائدة وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية

12/31/لسنة المنتهية	غير معرضة لأسعار الفائدة	أقل من3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
الأصول :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	X	x	x	x	x	xx
المستحق من البنوك	X	x	x	x	x	xx
قروض وسلف	X	x	x	x	x	xx
استثمارات في أوراق مالية	X	x	x	x	x	xx
استثمار في شركة زميلة	X	x	x	x	x	xx
أستثمارات عقارية	X	x	x	x	x	xx
ممتلكات ومعدات	X	x	x	x	x	xx
قبولات بنكية	X	x	x	x	x	xx
أصول أخرى	X	x	x	x	x	xx
إجمالي الأصول	Xx	xx	xx	xx	xx	xxxx
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك	X	x	x	x	x	xx
ودائع العملاء	X	x	x	x	x	xx
سندات وقروض متوسطة الأجل	X	x	x	x	x	xx
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	X	x	x	x	x	xx
إلتزامات أخرى	X	x	x	x	x	xx
إجمالي الإلتزامات	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xxx)
فجوة حساسية أسعار الفائدة	+ −	+ −	+ −	+ −	+ −	+ −
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة ممثلة بحقوق المساهمين	± ∓	± ∓	± ∓	± ∓	± ∓	± ∓

المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

لتجنب مخاطر السوق عن حساسية أسعار الفائدة للوحدة الإقتصادية، والناشئة عن المخاطر المتعلقة بالتقلب في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة السوقية، إذ ينبغي إدارة هذه المخاطر ومراقبتها ضمن المقاييس المقبولة مع تعظيم العائد على المخاطر.

الشكل (1-20)

إيضاح مقترح عن مخاطر العملات الأجنبية في الأسواق الدولية على وفق المعايير المحاسبية الدولية

النسبة المئوية للتغيرات في أسعار صرف العملات	السنة الحالية		السنة السابقة	
	+ 5%	- 5%	+5%	- 5%
دولار أمريكي – دولار أسترالي	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)
يورو – دولار أمريكي	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)
دولار أمريكي – جنيه استرليني	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)
دولار أمريكي – ين ياباني	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)
دولار أمريكي – فرنك سويسري	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)
دولار أمريكي – روبية هندية	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)	x أو (x)

المصدر: إعداد الباحثان وبالإعتماد على التقارير السنوية لعينة البحث وعلى وفق المعايير المحاسبية الدولية.

يوضح مخاطر العملات الأجنبية في الأسواق الدولية مدى تأثر التقييمات العادلة للعملات الأجنبية بالتغيرات الافتراضية والفورية في مستوى أسعار صرف العملات الأجنبية، مع ثبات عوامل مخاطر السوق الأخرى، التي قد يكون لها تأثير على قائمة المركز المالي للوحدة الإقتصادية، فضلاً عن توقع حركة هذه العملات في المستقبل وتأثيرها على الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية المقومة بعملة أجنبية الخاصة بالوحدة الإقتصادية.

ما سبق جرى توضيح آلية الإفصاح عن التحوط للأدوات المالية ولاسيما أنشطة التحوط لتقلبات أسعار العملات الأجنبية على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، إذ لم تطبق الوحدات الإقتصادية المالية تلك المعايير، كما يُعد الإلتزام بهذه المعايير متطلباً رئيساً في مواجهة التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، فضلاً عن ما تقدمه من معلومات للمستفيدين من القوائم المالية للوحدات الإقتصادية العراقية، التي إعتمدت آلية النظام المحاسبي الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية، الذي أظهر قصور واضح لتحقق متطلبات الإبلاغ المالي (للشركة العراقية) لاسيما عن أنشطة التحوط لتقلبات أسعار العملات الأجنبية على وفق ما جرى تحليله ومقارنته لعينة البحث، وعلى وفق ذلك هناك إمكانية للوحدات العراقية في تطبيق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط في ضوء الإطار المقترح، وهو ما يضع الحجر الأساس في توجه الوحدات الإقتصادية العراقية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وهو ما يثبت أهداف وفرضية البحث.

المحور الخامس

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً: الأستنتاجات

ما عرض من الجانب النظري والتطبيقي من البحث يمكن تحديد الأستنتاجات الآتية:

1. لم تتطرق القواعد المحاسبية العراقية في قواعدها إلى الأدوات المالية سوى تعداد أربعة أنواع منها، دون بيان أي تفاصيل تذكر عن العمليات المحاسبية التي تطرأ جراء إستعمال الوحدات الإقتصادية العراقية لتلك الأدوات.
2. تتصف الأدوات المالية بالصعوبة والتعقيد من حيث آلية التطبيق، إذ تصبح أداة ذات حدين مفيدة عند المعرفة بإستعمالها وذات ضرر كبير عند إساءة إستعمالها، ما يحتم على الجهات التي ترغب في العمل بالأدوات المالية أن تكون ملمة في كيفية عملها.
3. إن عدم الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط بصورة عامة والتحوط من تقلبات أسعار الصرف بصورة خاصة، وبالرغم من البيئة الإقتصادية المحفوفة بالمخاطر يعرض الوحدات الإقتصادية العراقية إلى مخاطر جمة بعد الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي في الآونة الأخيرة، فضلاً عن إتخاذ قرارات مبنية على معلومات خاطئة وبما يضر مستعملي تلك المعلومات.
4. يتوقف الإفصاح المطلوب من الوحدة الإقتصادية عن الأدوات المالية على مدى تطبيقها للأدوات المالية وتعرضها للمخاطر وطبيعة وحجم هذه المخاطر او طرائق قياسها أو سياساتها المتبعة لإدارة هذه المخاطر.
5. عدم تطبيق الوحدات الإقتصادية العراقية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لاسيما التحوط من أسعار الصرف، إذ لم تلبي متطلبات الإبلاغ عن أنشطة التحوط على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والناتج عن قصور واضح من حيث الأهتمام بهذه المعايير.
6. إعتماد المؤسسات المالية وشركات التحويل العراقية النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف وشركات التأمين العراقية في محاسبة التحوط، لا يساعد في الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط، فضلاً عن صعوبة إجراء المقارنة بين الشركات العراقية والشركات الأخرى التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، ولاسيما تشابه بيئة عمل الشركات العربية مع البيئة العراقية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الأستنتاجات التي جرى التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

1. العمل على تطبيق محاسبة التحوط لما لها من آثار إيجابية ستنعكس على الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط وهو ما سيؤثر في جودة وعدالة وصدق القوائم والتقارير المالية.
2. مراجعة الأدب المحاسبي المحلي ومقارنته بالأدب المحاسبي الدولي، من أجل تحقيق الجوانب النظرية والعملية لمحاسبة التحوط كافة والمحاسبة عن أنشطة تحوط أسعار الصرف خاصة، وذلك بالتركيز على:
   أ. الإعتراف والقياس لمتطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف.
   ب. الإفصاح عن أنشطة تحوط أسعار الصرف.
   ج. المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية عامةً، ولاسيما تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية
3. الإلتزام بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لما يحققه من صدق وشفافية المعلومات الواردة بالتقارير السنوية وتحقيق المنفعة للمستفيدين من القوائم المالية، فضلاً عن إجراءات المقارنة بين الوحدات الإقتصادية

الخارجية والداخلية لتذليل الصعوبات والتخطيط نحو رفع مستوى الواقع الإقتصادي العراقي، والعمل كخطوة أولية على إصدار معايير محلية تلبي متطلبات الإبلاغ المالي الدولي تحاكي الواقع المحاسبي العراقي وبما يصب في مصلحته للفترة الحالية، أو العمل على حذف وإستحداث حسابات مالية جديدة في الأنظمة المحاسبية الموحدة المعمول بها في البلد على وفق المعايير المحاسبية الدولية.

4. أن العمل بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يؤدي إلى منافسة حقيقية بين الوحدات الإقتصادية العراقية المتماثلة، وبالنتيجة تصب في رفع مستوى الوحدات الإقتصادية العراقية لأستثمار الكتلة النقدية التي تمتلكها في رفع الواقع الإقتصادي للبلد نحو الأستثمار والتنمية الصناعية والمشاريع الحقيقية التي من شأنها تحسين الواقع الإقتصادي للبلد، وليس ما يخدم مصلحة الوحدات الأقتصادية على حساب المصلحة الأجتماعية.

5. إجراء المزيد من الدراسات حول آلية وفعالية محاسبة التحوط، وأثرها على عدالة القوائم المالية والحسابات الختامية ولاسيما في القطاعات الإنتاجية والخدمية والمالية المختلفة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. بطرس، ألفريد وديع، (2015)، **(قياس أثر المحاسبة عن إستراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية/ دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية)**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر، أطروحة غير منشورة.

2. العبودي، جاسم دويج، (2013)، **(مدى إعتماد المصارف العراقية الخاصة لمتطلبات محاسبة الأدوات المالية في ضوء معايير المحاسبية الدولية)**، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة، رسالة غير منشورة.

ثانياً المصادر الأجنبية:

3. Aljandali, Abdulkader M.,(2014), (**Exchange Rate Forecasting: Regional Applications To ASEAN, CACM, MERCOSUR And SADC Countries**), Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, London Metropolitan University.

4. Bamber, Matthew, Alan,(2011), (**An Examination and Assessment of Mandatory Financial Instruments Disclosures**), Doctor of Philosophy in Accounting, University of Exeter.

5. Bash, Ahmad, Youssef,(2015), (**Financial And Operational Hedging Of Exposure To Foreign Exchange Risk: A GCC Perspective**), School of Economics, Finance and Marketing College of Business RMIT University.

6. BDO,(2015),(**Need To Know IFRS 9 (2014) Financial Instruments – Classification and Measurement**), By © 2015 BDO IFR Advisory Limited, a UK

registered company limited by guarantee. All rights reserved., www.bdointernational.com.

7. Beams, Floyd A., Anthony, Joseph H., Bettinghaus, Bruce And Smith, Kenneth A.(2012), (**Advanced Accounting**), Eleventh Edition, by Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey.

8. Bhagwat, Shree., Omre, Ritesh, And Chand, Deepak, (2012), (**Development of Financial Derivatives Market in India and its Position in Global Financial Crisis**), International Journal of Scientific & Engineering Research Volume 3, Issue 12, December-2012, ISSN 2229-5518.

9. Bierman, Jr. Harold., Johnson, L. Todd and Peterson, D. Scott, (1991), (**Hedge Accounting: An Exploratory Study of the Underlying Issues (Research Report)**), Financial Accounting Standard Board.

10. Bodie, Zvi., Kane, Alex And Marcus, Alan J., (1999), (**Investments**),. Fourth Edition, By Irwin / McGraw Hill, United States of America.

11. Bogicevic, Jasmina,(2013), (**Accounting Implications of Foreign Currency Transactions Translation and Hedging**), Original scientific paper, UDC: 005.334:336.764.1 ; 336.745 ; 657.631.6.

12. Butler, Kirt C.,(2012), (**Multinational Finance Evaluating Opportunities, Costs, and Risks of Operations**), Fifth Edition, by John Wiley & Sons, Inc., USA.

13. Camilleri, Emanuel And Camilleri, Roxanne, (2017), (**Accounting For Financial Instruments**), By Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, New York, NY 10017, by Florence Production Limited, Stood Leigh, Devon, UK.

14. Chance, Don, M and Brooks, Robert ,(2010), (**An Introduction to Derivatives and Risk Management**), Eighth Edition, by South-Western, Cengage Learning.

15. Choi, Frederick D. S. And Meek, Gary K.(2011), (**International Accounting**), Seventh Edition, Pearson Education, Inc., publishing as Prentice Hall, 07458 USA.

16. Christensen, Theodore E., Cottrell, David M. and Baker, Richard E., (2014), (**Advanced Financial Accounting**), Tenth Edition ,by The McGraw-Hill Companies, USA.

17. David, Tal ,Ben,(2013), (**The Effectiveness of Hedging Foreign Exchange Rate Risk: An Emerging Market Perspective**), Masters of Management in Finance and Investment, University Of The Witwatersrand.

18. Deloitte,(2015), (**Ind AS 32 and Ind AS 109 – Financial Instruments Classification, recognition and measurement**), By ©2015 Deloitte Touche Tohmatsu India Private Limited. Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited.

19. Elliott Barry and Elliott Jamie,(2009), (**Financial Accounting and Reporting**), Thirteenth Edition, by Pearson Education Limited 2000, 2009.

20. Elliott, Barry And Elliott, Jamie, (2017), (**Financial Accounting and Reporting**), Eighteenth Edition, Pearson Education Limited, British Library Cataloguing-in-Publication Data, Printed and bound in Malaysia.

21. EY, (2010), (**Financial Reporting Developments Accounting For Derivative Instruments and Hedging Activities**),by Quality In Everything We Do, USA.

22. EY, (March 2016), (**Applying IFRS IFRS9 for Non-Financial Entities**), By © 2016 EYGM Limited., EYG No. AU3724, ED None, ey.com.

23. EY,(2015), (**Applying IFRS Classification of financial instruments under IFRS 9 May 2015**),By © 2015 EYGM Limited., EYG No. AU3134 ED None, ey.com.

24. Feng, Xiaozhou,(2007), (**Corporate Hedging of Currency Exchange Risk**), Industrial Engineering and management, University of Twente, s0097993.

25. Fischer ,Paul Marcus , Taylor William James and Cheng Rita Hartung,(2009), (**Advanced Accounting**),by South-Western, a part of Cengage Learning, USA.

26. Flood, Joanne, M.,(2015), (**Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**), by John Wiley & Sons Ltd, U.S.A.

27. Gibson, Charles H.(2013), (**Financial Reporting & Analysis Using Financial Accounting Information**), Thirteenth Edition, by South-Western, Cengage Learning, USA.

28. Glaum, Martin and Klocker, André,(2011), (**When the tail wags the dog: Hedge accounting and its influence on financial hedging**), Forthcoming in: Accounting and Business Research. Giessen, Germany.

29. Hart, Kevin,(2012), (**Derivatives Usage in Egypt: A Study of the Use of Derivative Financial Instruments by Egyptian Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange**), Thesis by the University of Cape Town Course: FTX 5029 W.

30. Haslam J. and Chow D.(2016), (**Financial reporting**), Undergraduate study in Economics, Management, Finance and the Social Science, University of London International, U.K.

31. Hilton, Murray W. And Herauf, Darrell,(2013),(**Modern Advanced Accounting In Canada**),Seventh Edition, by McGraw-Hill Ryerson Limited, Printed and bound in Canada.

32. Hoyle, Joe B. Thomas F. Schaefer And Doupnik, Timothy S. (2013), (**Advanced Accounting**), Twelfth Edition, by The McGraw-Hill Companies, Inc. , United States of America.

33. Hull, John C. (2012), (**Options, Futures, And Other Derivatives**), Eighth Edition, by Prentice Hall.

34. Kolb, Robert W., Overdahl, James A. (2003), (**Financial Derivative**),Third Edition, John Wiley & Sons, Inc.

35. KPMG,(2015), (**Fair Value Measurement Questions and Answers U.S. GAAP and IFRS December 2015**), By © 2015 KPMG IFRG Limited, a UK company, limited by guarantee, Publication number: 133138.

36. KPMG.,(2011b, January), (**New on the Horizon: Hedge accounting**), By © 2011 KPMG IFRG Limited, a UK company, limited by guarantee., Publication number: 317728.

37. Lewis, Richard And Pendrill, David,(2004), (**Advanced Financial Accounting**), Seventh Edition, by Pearson Education Limited, U.K.

38. Marroni, Leonardo And Perdomo, Irene, (2014), (**Pricing and Hedging Financial Derivatives**), By John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex, PO19 8SQ, U.K.

39. Myint, Stanley, And Famery, Fabrice,(2012), (**The Handbook of Corporate Financial Risk Management**), by Risk Books, a Division of Incisive Media Investments Ltd, Printed and bound in the UK by Berforts Group.

40. Pike, Richard And Neale, Bill,(2009), (**Corporate Finance And Investment**), Sixth Edition, by British Library Cataloguing-in-Publication Data, Pearson Education Limited, Rotolito Lombarda, Italy.

41. Pilat, Daria,(2016), (**Determinants of Exchange Rate Risks in the Automotive Industry**), School of Business, Economics and Law, University of Gothenburg, Financial Reporting and Analysis, Master Degree Project in International Business and Trade, No. 2016:17.

42. Porter, Gary A. And Norton, Curtis L.,(2015), (**Financial Accounting: The Impact on Decision Makers**),Ninth Edition, By Cengage Learning, Canada.

43. PWC,(2009), (**Financial Instruments Under IFRS A Guide Through the Maze**), Third Edition, By ©2009 PricewaterhouseCoopers.

44. PWC,(2015), (**IFRS Pocket Guide 2015**), By ©2015 Price water house Coopers LLP., Please see www.pwc.com/structure for further details., 150916-170047-KR-OS.

45. Ramirez, Juan (2015), (**Accounting for Derivatives**), Second Edition, John Wiley & Sons, Ltd.

46. Syz, Juerg M.(2008), (**Property Derivatives Pricing, Hedging and Applications**), John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England.

47. Tiffin, Ralph, (2010), (**The Complete Guide to International Financial Reporting Standards Including IAS and Interpretation**), Third Edition, by Thorogood Publishing Ltd London, UK.

48. Tosen, Graeme,(2006), (**A Practical Guide to IFRS for Derivatives and Structured Finance**),by Euro money Institutional Investor Plc. Nestor House, Playhouse Yard London EC4V 5EX United Kingdom.

49. Vatsadze, Natia,(2017), (**Fair Value Accounting For Financial Instruments Under IFRS: Before And after The Financial Crisis. Evidence From The United Kingdom**), Masaryk University, Faculty of Economics and Administration.

50. Wahlen, James M., Jones, Jefferson P. And Pagach, P. Donald ,(2016), (**Intermediate Accounting: Reporting and Analysis**),Second Edition, by Cengage Learning, Canada.

51. Wallace, Jeffrey B., (2003), (**Derivative Accounting & Hedging Under FAS 133**), by Greenwich Treasury Advisors LLC. New York.

52. Weil, Roman L., Schipper, Katherine, And Francis, Jennifer, (2014), (**Financial Accounting: An Introduction to Concepts, Methods, and Uses**), Fourteenth Edition, By South-Western, Cengage Learning, United States of America.

53. Zaiceanu, Ana Maria,(2016), (**Theoretical and Empirical Research regarding the Performance of Financial Investment Companies based on Accounting Information**), PhD Student, Suceava, Valencia.